المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السلطة المدرسية وعملية صنع ثقافة ديمقراطية
اسم الكاتب: م.م. رعد قاسم صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1938
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 09:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

"السلطة المدرسية"
وعملية صنع ثقافة الديمقراطية

المدرس المساعد
رعد قاسم صالح(*)

المقدمة

لعل المشكل التعليمي او الازمة التربوية قد اصبحت تحتل مكان الصدارة في الخطاب الثقافي للمجتمعات الحديثة العهد بالديمقراطية، وبالذات مجتمعات التنوع العرقي والمذهبي، والازمة لاتشكل فقط مجالا لبروز ثقافات فرعية عرقية ومذهبية مستقره، بل لانها تعكس الى حد كبير طرح عالم من الخيارات الغير منسجمة امام المعنيين برسم وتخطيط واتخاذ القرار التربوي والسياسي والاقتصادي والامني، وحيث ان خيار الديمقراطية الذي تبنته العديد من شعوب العالم مؤخرا ومنها شعوب منطقة الشرق الاوسط، يواجه تحدي "الفشل السريع" لغياب الاسس الاجتماعية والثقافية وسائل الوعي التي تتطلبها المراحل لعملية البناء الديمقراطي.

فالمستوى السياسي للديمقراطية المتمثل بحرية الاقتراع واختيار ممثلي الشعب، والحق كامل الديمقراطية وبالذات عند وصول افرادا "للبرلمان" لايستطيعون الخروج عن دوائر فكر وثقافة العرق او المذهب ، كذلك المستوى الدستوري الذي يشكل الاطار القانوني للديمقراطية وما يتضمنه من قواعد تظم حقوق التعبير والمساواة والتنظيم السلمي لتداول السلطة وواجباتها ومراقبتها، فهو ايضا لايحقق المجتمع الديمقراطي غياب الفكر والثقافة الليبريالية للفرد خارج مظاهر القهر والعوز والاضطهاد المادي والمعنوي، ومن ذلك نجد ان تطبيق المستوى السياسي والدستوري فقط دون وجود ثقافة ديمقراطية مواكبة لهما، قد يظهر قوى سياسية قبلية وطائفية تمسك السلطة ومع الوقت تنسف العملية الديمقراطية برمتها ، قد يساعدها في ذلك القراءة التقليدية السطحية للموروث الثقافي الغير متجدد، والذي ياخذ بنظر شكلا تشائميا في الجانب العربي الاسلامي حول "مستقبل الديمقراطية" مفادها ان الثقافة العربية الاسلامية تضمن "ما يعادي الديمقراطية" في ينابيعها التي هيأت الناس والحياة في المجتمعات العربية والاسلامية لقبول الاستبداد [١] لغياب افكار حول الحكم الدستوري والتمثيل

(*) دكتور في كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

[١] د. فؤاد عبد الله ، قراءة في اوراق اللقاء الرابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية -- مركز دراسات العصرة العربية – بيروت – تموز ٢٠٠٥ ص١٧ .

النيابي في مفرداتها. اضافة الى ضغوط البيئة النفسية الرافضة لكل ما هو غربي لدى البعض بسبب ملابسات التاريخ المتعلقة بالحروب الصليبية والاستعمار العسكري الغربي المباشر للبلدان العربية الاسلامية لذلك عم الحديث عن مدى وحدود اسهام النظام التربوي التعليمي ثقافة وممارسة في "صنع ثقافة" انسجام وتناغم لتركيبات الذهنيات الغير متطابقة لرفعها باتجاه الرقي الحضاري، ولتمكين المجتمع من تجاوز تحديات "البناء الديمقراطي" من الجانب المعنوي في التعليم والثقافة، والتحديات المادية في التخلف الاقتصادي والعلمي ومخاطر البيئة والامن، أي عملية دمج سلامة تقنيات الهدف الديمقراطي بالاطار الوطني والغايات العليا للشعب، ومن هنا برزت بصورة اكبر اهمية تفعيل دور "السلطة المدرسية" من المراحل الابتدائية وحتى المعاهد والجامعات في عملية "صنع ثقافة الديمقراطية"، ومن هنا ايضا تعمقت فكرة تخويل الشعب لهذه السلطة بهذه المهمة الشاقة مع ضرورة تبوئها المكانة الاعتبارية والقانونية ليس بالشكل الذي تتمتع به "السلطة الرابعة" فحسب بل تتقدم عليها لاسباب ودوافع سنتطرق لها في بحثنا هذا الذي سيتضمن مباحث اولها عن سوسيولوجية "السلطة المدرسية" التي تؤهلها لعملية صنع الثقافة كما سياتي التطرق اليها في المبحث الثاني وفي المبحث الثالث يتضمن محاولة لبيان الاهلية الوظيفية والاخلاقية لتقدم المكانة الاعتبارية والقانونية "للسلطة المدرسية" على سلطة الاعلام والصحافة "السلطة الرابعة".

المبحث الاول
سوسيولوجية السلطة المدرسية

ونقصد هنا بالتنظيم المؤسساتي التربوي التعليمي من المراحل الابتدائية والمتوسطة والاعدادية وصولا الى المعاهد والجامعات، واي نظم وتشكيلات متعارف معها في الطبيعة الوظيفية المهنية المؤثرة في حركة الانشطة الاجتماعية والعلمية والسياسية والاقتصادية للهرم الاجتماعي. بمعنى اخر القوى المؤثرة في "المجتمع السياسي".

المطلب الاول: الثقافة "والسلطة المدرسية"

ان تخلف مستويات التعليم وانتشار الجهل يسحب معه تخلفا ثقافيا يعم بقية المستويات الاقتصادية والعلمية والسياسية ويشكل في اطاره العام تخلفا حضاريا وسنجد هذه القراءة في التعريف الثقافي ضمن الاطار الحضاري "لابن خلدون" ١٣٣٢-١٤٠٦م، حيث عرف الثقافة (انها التعليم والممارسة والاكتساب "واعمال

والدراية والذوق، واساليب التعامل التي تزداد رقيا برقي الدولة، وتهذيب الحضارة)[٢] ونجد هذه القراءة لدى علماء الانثروبواوجيا امثال بورنيزلو مالينوفسكي Bronis law Malinowski ١٨٨٤- ١٩٤٢م فعرفها (الثقافة تشمل مصنوعات الانسان والسلع، والعمليات الفنية " التقنية " والافكار والعادات والقيم) وتعمل الثقافة في راي مالينوفسكي على تلبية حاجات الانسان[٣] بـ(وظائف الرزق وحاجات المعاش)[٤] ونجد هذا المعنى لدى العالم الانكليزي ادوارد تايلور Edward Tylar ١٨٣٢-١٩١٧م عرفها (الثقافة او المدنية Culture or Cirlization في ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق والقانون والعرض واي القدرات او عادات اخرى يكتسبها الانسان كعضو في مجتمع[٥] وايضا نجد هذا التعريف في معجم اكسفور المختصر Shorter oxford English، واخرون استعملوها على نحو الثقافة المدنية.

وان استقرار المستوى السياسي والامني رتب تطور النظم والتشكيلات التعليمية لتسحب معها التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي فظهر جيل جديد يعيد هذه القراءات بصياغة متطورة في الغرب . نجدها في تعاريف علماء الانثروبولوجية المعاصرين امثال كيفورد كيرتز Clifford Geertz فنظر الى الثقافة على انها "الضبط" ولم ينظر الى الثقافة بوصفها مركبات من انماط سلوك محددة، وانما كمجموعة من برامج السلوك والقدرات على التحكم في تصرفات الانسان ويشترط عالم الاجتماع البريطاني المعاصر بيتر وورسلي Peter Worsley على تراكم والمعارف في الثقافة التطور والابداع [٦]واكد العديد غيره على هذا الشرط، شرط الغاية او الهدف من وجود الثقافة المتطورة لتطور المجتمع نحو تحقيق غاياته وحقوق الافراد فيه، واكد على عدم الاسراف في الروحنيات او للاسراف في الماديات، أي شرط التوازن بين المقوم المادي للمدنية والمقوم المعنوي للحضارة، كذلك على التوازن بين حقوق الفرد اداة الثقافة ووسيلتها و"سلطان المواطنة" بيد ان الجميع من الباحثين والمفكرين اجتمعوا على اهمية التعليم بصفته عنصرا اساسيا في اكتساب الثقافة ، وبالذات في الوقت المعاصر حيث اصبحت معظم جوانب الثقافة المتطورة تتميز بدرجة عالية من التعقيد والدقة ، فكلما تطورت الثقافة وازدادت تعقيدات مكوناتها احتاج اكتسابها وتطويرها والابداع فيها الى مستوى اعلى من التعليم والتدريب ومن هنا اكتسبت "السلطة

---

[٢] محمد المهدي الحباني – تاريخ ابن خلدون – المكتبة التجارية الكبرى – بناس وتطوان ج١ ١٩٣٠ – المقدمة .

[٣] د. احمد سالم الاحمر–المثقف العربي–واقعة ودورة–دراسات عربية العدد ٧ لسنة ١٩٩٠ ص٦ .

[٤] محمد المهدي الجنابي- المصدر نفسه ص٢ .

[٥] د. احمد سالم الاحمر – المصدر نفسه ص٥

[٦] د. احمد سالم الاجمر ، مصدر سبق ذكره ص٨ .

المدرسية" اهميتها كحاجة لضرورة اجتماعية على اعتبار ان المجتمع هو
الانشطة السياسية والاقتصادية والعلمية وهذه الحاجة تزداد عمقا واتساعا في
الديمقراطي الذي يشكل بحد ذاته تغيرا تطوريا نحو الرقي الحضاري.

المطلب الثاني: الممارسة الجدلية "للسلطة المدرسية"

يعتبر مفهوم السلطة من اكثر المفاهيم التي تتعرض باستمرار
والاختزال، وخاصة في النظم الشمولية، فكثيرا مايقع السلطة في المستوى
الدولوي، بينما تتواجد في المجتمع المدني اجهزة سلطوية" الصحافة والا
المنظمات غير الحكومية N.G.O، الاحزاب، جماعات الضغط، الجامعات
تاخذ دورا مؤثرا بموجب حجم المتاثرين بها وعمقها الزمني، ووظيفتها الاسا
عادة ما تكون "الاقناع Occuite" بغية تثبيت دعائم النظام السياسي القائم، و
المشروعية على وجوده، بمعنى تحويل السيطرة Domination الى نظام
متغلغل بالهرم الاجتماعي كله[٧] ففي الانظمة الشمولية المؤسسات التربوية
عن طريق استدامه نشر مجموعة خاصة من القيم والمفاهيم والاهداف لتحويل
مستقرات في مدركات الافراد بغية ترسيخ السلطة السياسية لهذه الانظمة. فالس
التربوية والتعليمية لا سلطة لها، فهي ذاتية في السلطة الدولوية، ولكننا لانجد
نفسه في الانظمة الديمقراطية الغير شمولية فقد تساعد على ترسيخ السلطة او
او تقومها بعد تقييمها. وبهذا المتطور يرتبط المفهوم السوسيولوجي للسلطة
الممارسة والثقافة، لان حصر السلطة في جانبها السيطري للحكومة ينتهي بنا
مفهومها وافراغه من محتواه السوسيولوجي الحقيقي العملي الذي يعتر الدولة
منتجة تمر عبر الجسم الاجتماعي، تتاثر وتؤثر به بموجب القواعد الديمقراطية
التنظيمية التربوية لجميع اعضاء الجسم الاجتماعي، اما الاستبدادية فهي عملية
وتكييف قسري للهرم الاجتماعي لمصلحة الفئة او الحزب الواحد الماسك
السلطة.

وبذلك يكون الجسم الاجتماعي "بصحة وعافية" ومستعد للتطور كلما كان
التعليم المنظم كبيرا، وهنا نستذكر مقولة دانتون الشهيرة "بعد الخبز التعليم
الشعب الاولى"[٨] ولا وجود لتعليم منظم دون وجود مؤسسات بنوية تربوية ذات
قانونية واعتبارية لها حضورها السلطوي المؤثر والفاعل ووفق المبادئ الديمقراطية
التالية:

---

(٧) لمزيد من المعلومات انظر – داحسان محمد الحسن – مظاهر التخلف واسبابه في
العربي – دراسات عربية العدد ١ لسنة ١٩٨٩ ص٣٤.

(٨) غاستون بوتول – سوسيولوجيا السياسية – منشورات عويدات – بيروت ١٩٧٤ ص

١. التعبير عن خيار الشعب في تبني الفلسفة الديمقراطية في العملية التربوية التعليمية.
٢. التوازن بين حقوق الافراد والانسان وحقوق وواجبات المواطنة.
٣. التنشئة العلمية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية لاندماج الفرد في الجماعة كعضو مبدع.
٤. الترابط العضوي بين "السلطة المدرسية" والمجتمع على اعتبار ان الاخير هو الذي عهد بمسؤولية نشر تقاليده وقيمه وغاياته "للسلطة المدرسية". وفي هذا السياق ماذا يكون دور عميد الكلية ومعاونيه او مدير المدرسة ومساعديه؟ انهم ممثلوا السلطة المدرسية، وهم يلعبون دور الوسيط في ظل النظام الديمقراطي مع مجاميع المتعلمين ، فباستطاعتهم ان يؤمنوا الحماية ضد أي مظاهر للتحر والانحراف عن مسارات العملية التربوية الموضوعية الاخلاقية التطورية الهادفة لخدمة المجتمع. وان يجعلوا هذه العملية مألوفة في متناول الجميع، لها حجمها وبراهينها وقابليتهاللمناقشة وابداء الراي، وهنا تكمن اهمية سلطة المدرسة او هشاشتها، فهي سلطة ان حافظت على الديمقراطية في وظيفتها واهدافها، وتنتفي عنها هذه الصفة السلطوية ان سايرت النظام السياسي لانها ستكون في هذه الحالة هيئة او مؤسسة ذاتية وتابعة وذيلية للسلطة الدولوية، فسر[٩] سلطتها نابع من الجو الديمقراطي الذي تعيش فيه وتساهم في بنائه، وهذا يقودنا الى شرط توفر الحرية الشخصية للشخص الخاضع لها، وهنا تظهر الموازنة بين السلطة التي تمارس والحرية التي تخضع واذا مارست الافراط في تبني وجهة نظر دون غيرها، ومارست فرضها.
٥. سنجدها تابعة عند حزب معي، او تحت مظلة اعلامية معينة، وسيكون منهج تربيتها كالتربية داخل العائلة الواحدة، او القبيلة الواحدة، او صيغة المتعلم[١٠] والمعلم الخصوصي، وسيكون بعيدة عن خلق وتطور ثقافة عامة شاملة حيادية لا شخصية وبالتالي تفقد مقومات ممارسة التاثير على الجميع.

---

[٩] غستون بوتول – سوسيولوجيا السياسة – منشورات عويدات – بيروت ١٩٧٤ ص١٧٧ .
[١٠] غتان سنابيل – اية غايات تنشدها المدرسة – ترجمة محمد ميلاد – الثقافة العالمية – الكويت عدد ١٣٣ لسنة ٢٠٠٥ ص١٢ .

المطلب الثالث: السلطة المدرسية والصالح العام

من المفروض وجود مصلحة اساسية عامة متاصلة في المجتمع هي فوق كل المصالح الاخرى للاطراف المعينة بالعملية الديمقراطية، هذه المصلحة متعلقة بدرجة عالية من وجود العقلانية للاقتناع بها وان صياغتها وتقييمها يتطلب كسب جميع الخلافات، والسلطة المدرسية هي من اكثر المؤسسات المدنية التي تعلو على التحزب وتستطيع ان تتجرد من حيث المبدأ ومن حيث الوظيفة عن النضرة المصلحية والمرحلية بين المصالح والقيم المتصارعة قدر مايستطيع ممثلوها في اخلاصهم للحقيقة المجردة والمضامين المنهجية الموضوعية وبلغة الارقام. ولابد ان يكون الاساتذة والمدرسون بالنسبة الى المجتمع سلطة تقف خارج الصراع السياسي او الطبقي او العقائدي، فهي تقف دائما مع الصالح العام ، او المصلحة العامة لانها راعية للثقافة العامة الحيادية، وتعلن عن موقفها وتوصياتها بخصوص الاعمال التي تقوم بها الحكومات او التي ستقوم بها، بالقدر الذي يتعلق بالصالح العام من خلال التاثير الايجابي او السلبي بالتعليم والتربية والثقافة المتفق عليها من قبل اغلبية الشعب والتي نالت الرعاية والاحترام من قبل ممثلي الشعب في البرلمان جميعهم.

ولايعني هذا تجرد العضو في "السلطة المدرسية" من كل مواقفه الشخصية، بل ان "السلطة المدرسية" ستساعد هذا العضو على الساهمة في سحب رؤيته الضيقة الخاصة الى اطار الصالح العام في البناء الديمقراطي، وبذلك سيخرج سلوكه من السلوك الحزبي الخاص الى السلوك الحضاري الواسع[١١].

فتجارب المدارس الدينية والمدارس العمالية والمدارس الحزبية، ومدارس النخبة من الاثرياء ، كلها كانت عاملا في تلكأ وتعثر التقدم الديمقراطي خاصة في مستواها الاجتماعي، وهذا مايفسر ظهور الصراعات الدينية والطبقية والاضطرابات الطلابية وتفشي مظاهر الجريمة المنظمة والعنف وتعاطي المخدرات والبطالة في اغلب مجتمعات اقدم الديمقراطيات في اوربا الغربية والقارة الامريكية، وكلها مظاهر تشير الضرر بمعنى "الصالح العام" ومستويات الرقي للحضارة، ولو قدر "للسلطة المدرسية" المعنية بالفكر والفعل من احتواء اكبر عدد ممكن من الافراد بعيدا عن قيود تكاليف الدراسة، ومصاعب تمويل المدارس والجامعات، وتدخلات السلطة التنفيذية والاحزاب والصحافة المشبوهة، وضغوطات الكنائس والمؤسسات الدينية، لساهمت بقدر اوسع في عمليات "التطهير والتهذيب" لسلوك الافراد نحو السلوك الحضاري الذي قوامه الفهم الدقيق لمعنى "الصالح العام" المستند على احترام قيم الحرية والمساواة نحو الابداع والتطوير واحترام الاخرين من خلال احترام القانون المتفق عليه، والمحقق

---

(١١) انظر ادواردس. بانفلير – السلوك الحضاري والمواطنة-ترجمة سمير عزت نصار، دار الشروق للنشر والتوزيع – عمان ١٩٩٥ ص ص ٢٥-٢٦ .

خلال احترام الحقيقة الانسانية واحترام حقوق الانسان وحقوق البيئة وعدم الاضرار بها "لانها ملكية عامة" بمعنى اخر ان الفكر الديمقراطي الذي ركز على الحقوق الطبيعية المتاصلة في كل كائن بشري "الحقوق المدنية والسياسية" والذي رتب بان يكون الفرد سيد الموقف وليس المجتمع الذي اعتبره جزءا مكتسبا والفرد جزءا طبيعيا، وهنا تلعب المؤسسة التربوية دورا حيويا في خلق توازن بين الحقوق الطبيعية للفرد والحقوق الغير طبيعية للمواطنة من خلال الصالح العام" فاذا كانت المواطنة "Citizenship" تعني العلاقة بين الفرد والدولة في اطار قانون تلك الدولة، وتتضمن هذه العلاقة مضامين الحقوق والواجبات لكلا الطرفين[١٢] واذا كانت الجنسية رمز لهذه المواطنة فهي في الدولة الغير ديمقراطية تكون مجرد " تابعية " لايكون هنالك شكلا واضحا للحقوق ولا شكلا واضحا للواجبات، اما في الدولة الديمقراطية فهنالك شكلا واضحا للواجبات وللحقوق، لان مفهوم المواطنة فيها واضح دستوريا وثقافيا ويعامل جميع اعضاء المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر عن انتمائهم القومي او الطبقي او العرقي او الثقافي او أي وجه من اوجه التنوع بين الافراد والجماعات فان "السلطة المدرسية" بالتعاون مع المؤسسات الديمقراطية الاخرى تستطيع ازالة أي توتر بين المواطنة وحقوق الانسان وعملية البناء الديمقراطي من خلال زرع قيم الالتزام والابداع في العمل وفي البحث وفي التقويم، لاعداد جيل عالي الكفاة والمقدرة ليساهم في عمل المؤسسات المعنية بصيانة البيئة والمؤسسات المعنية بتطوير وسائل النقل والمواصلات والاتصالات ، والمؤسسات المعنية بتطوير الخدمات الصحية الوقاية والعلاجية، والمؤسسات المعنية بالاعمار والبناء والاسكان. والمؤسسات المعنية بتنشيط العمل الصناعي والتجاري، فكلها مضامين تعبر عن الصالح العام" ولكن بمفهوم حيوي وفاعل.

المبحث الثاني

السلطة المدرسية" وعملية صنع الثقافة

ام المشكلات في حياتنا الفكرية في محاولة التوفيق بين تراث الماضي وثقافة الحاضر، فمن تراث الماضي تتكون الشخصية الفريدة التي تتميز بها امة من سائر الامم ومن ثقافة الحاضر تستمد عناصر البقاء والدوام في معترك البيئة الدولية، فهل من سبيل الى التقاء الطرفين في مركب واحد، يزيل مابينهما من التباس ؟ ولا نريدها ان تمتزج من عنصرين مختلفين كمركب "الايبوكسيد" لان ذلك سينسف البناء الديمقراطي بلا ادنى شك عاجلا ، نريد توليف نسيج ثقافي منسجم نستطيع ان نطلق عليه "الثقافة

---

[١٢] علي خليفة الكواري-مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية-بحث مقدم الى اللقاء السنوي العاشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية – جامعة اكسفورد ٢٠٠٨/٨/٢٦ ص١١٧ .

الجديدة" التي تكون مصدرا سوسيولوجيا" للسلطة السياسية "وللسلطة المدرسية" لتحليل النظام السياسي ونجاح عملية البناء الديمقراطي.

نعلم هنالك اشكالية ، وهنالك صعوبات، بيد ان المعنى الحضاري للتطور هو قابليته على تخطي المشاكل، فقد شهدناها عند العرب الاقدمين في محاولتهم للتوفيق بين العقل والنقل، والعقل عندئذ هو رمز لفلسفة اليونان، والنقل رمز لاحكام الشرع وشهدناها عند مفكري الغرب ابان العصور الوسطى في قيامهم بالمحاولة نفسها وشهدناها في النهضة الاوربية حين حاول اعلامها الجمع بين النهضة العلمية والتراث الكلاسيكي الذي ابتغوه عن اسلامهم الرومان واليونان والكنيسة، كما شهدناها في روسيا القرن التاسع عشر بين الثقافة السلافية الخالصة وثقافة غربي اوربا، وبعدها في تركيا اتاتورك وحاليا في دول الخليج العربي ومصر ودول حوض البحر

الديمقراطي وصموده امام موجات التناحر الثقافي العرقي والطائفي وامام موجات القهر والعوز الاجتماعي.

وان استطاعت القوى السياسية الاقتصادية في الديمقراطيات الدستورية الغربية من استيعاب المعنى الخاص للقرن العشرين والواحد والعشرين "بفضل اعتماداتها على تاسيس الصناعات الضخمة وفتح الاسواق العالمية واجتياح الدول[١٥] في اسيا وافريقيا بفضل تفوقها العلمي والتكنولوجي، فبالتأكيد ان الديمقراطيات الحديثة في الدول النامية لن تستطيع ان تسلك المسلك نفسه، فحري بها ان تستنفر قواها الداخلية الى الحدود القصوى، وهذا لايتم الا من خلال النظام الديمقراطي الذي يتيح الفرص للجميع ويساوي الجميع ويمنح الحقوق تلك الحقوق التي توفر مستلزمات تحقيق الذات والانطلاق نحو التطور، وهذا ايضا لايتم بصورة تلقائية او باساليب عضوية، وانما من خلال مؤسسات منتظمة وذات كيان قانوني ومعنوي تدرك الاهداف وتصنع الاستراتيجيات للانظمة الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية القادرة على السيطرة على الشحنات الافعالية للافكار واعادتها جميعا الى الخط العام المستمر والمتفق عليه من قبل جميع ممثلي الشعب.

وبهذا المعنى يوضح المنظر الاجتماعي تولكت بارسونز Talcott Parsons ١٩٠٢-١٩٧٩م حين اكد على الترابط العضوي بين الضروريات الوظيفية والمخططات النظرية للنظام الاجتماعي الساعي لتحقيق البناء الديمقراطي، وقد ذكر اربعة ضروريات وظيفية لاربعة انظمة.

١. النظام الاقتصادي
٢. النظام السياسي
٣. النظام المجتمعي
٤. النظام الثقافي

وطور بارسونز مفهوم الثقافة ليصبح نظاما من الرموز المشتركة للانظمة الاخرى المكتسبة بالتعليم التي تصغي على خبرة الانسان اهمية خاصة، وتزوده[١٦] بمعنى ذي معنى يوجهه في تكيفه مع نفسه ومع الاخرين، وهنا تمكن اهمية العلوم فهي تصبح ذات معنى عندما تخدم عملية البناء الديمقراطي.

وبذلك يستطيع الفرد مواجهة معنى القرن الحادي والعشرين مع الجماعة ولكن من خلال مروره قبل ذلك في حلقات تلقي العلم واكتساب الموفة من المؤسسات التربوية التعليمية.

١٥- احمد صدقي الرجاني – تطور مفاهيم الديمقراطية في الوطن العربي – المستقبل العربي العدد ٧٤ السنة ١٩٨٤ ص٧٢.

١٦- احمد سالم الاحمر – مصدر سبق ذكره ص١٠ .

المطلب الثاني: الثقافة "اداة ضبط"

الثقافة الواجب توفرها وتداولها في عملية بناء وترضي الديمقراطية هي [illegible] رموز منظمة تعمل على توجيه الفعل، وتوجيه العناصر الذاتية لشخصية الفاعل و[illegible] نفس الوقت تقوم وتقيم الانماط المؤسسة للانظمة الاجتماعية، وهنا تكون الثقافة [illegible] للافكار والمعتقدات والرموز التعبيرية ومعايير قيمية مشتركة تجعلها المؤسسات التربوية والتعليمية قابلة للتعلم والانتقال والانتشار بصورة مسيطر عليها داخل الهرم الاجتماعي من قبل ممثلي الشعب لتحدث تفاعل موجه لخدمة الانشطة الاقتصادية والسياسية والعلمية ، وهذا يقربنا من تعريف البراغماتيين باخضاع الثقافة الى الاختبار والتقييم والتعديل وتطبق عليها الطريقة العلمية كما تطبق على اية ظاهرة اخرى[١٧] ان المهم هنا هو تحقيق اعلى قدر ممكن من وصل الماضي بالحاضر وامكانية التنبؤ المستقبلي لسلامة مسار تجدد العملية الديمقراطية، ولتحقيق ذلك نجد ان المؤسسات التربوية والتعليمية التي تمعن بالالتزام بالموضوعية العلمية انما تساعد في توفير [illegible] سليم للديمقراطية لان المعرفة العلمية بوصفها معرفة محايدة تنطلق اساسا من الواقع الموضوعي ، حيث يقوم العضو في المؤسسة التربوية بجمع حقائق وبيانات تتعلق بظواهر او وقائع او مشكلات محددة ، ثم يصنفها ويحللها ويفسرها، ويستخلص النتائج اذا ما تمت اعادة نفس العمليات في ظروف متشابهة، ملتزم بمناهج البحث العلمي المحايدة التي تبعده عن تاثير العوامل الذاتية والتحيز وتحميه من مضبة الانزلاق في الصراعات السياسية والايدلوجية.

وبغض النضر عن قصور الاتجاهات الوضعية التي تفتقر مهما كانت درجة موضوعيتها الى النظرة الشمولية، لكن الاضرار لمعاييرها في معظمها اقل خطورة من الاضرار المتاتية على استخدام المعايير الفئوية والحزبية الضيقة.

والمعايير الموضوعية المحايدة المكثفة لحل المشكلات التي تعاني منها عملية بناء الديمقراطية تساعد النظام السياسي الدستوري على تلافي بعض نواحي قصوره واللاطالة في عمره، وفي نفس الوقت تلفت الانتباه الى ضرورة معالجة المشكلات الاجتماعية في الهرم الاجتماعي، في مضامين الاقتصاد والصناعة والعلوم والاسرة والتنظيم الاسري... الخ.

وبذلك نحصل على " اداة " تقييم سليمة لتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية السلبية منها والايجابية دون علو او اسراف او انحياز[١٨].

---

(١٧) ا.د. عبد الراضي ابراهيم – مصدر سبق ذكره ص ١١٥ .

(١٨) د. احمد سالم الاحمر – مصدر سبق ذكره ص ١٠ .

المطلب الثالث: الثقافة "اداة نقد علمية ثقافية"

السلطة المدرسية: هي الجهة المؤهلة لفرز فئة لممارسة النقد العلمي الثقافي الديمقراطية تمتلك مواصفات خاصة اهمها:

١. القدرة على التاثير في المجتمع
٢. التعليم الرفيع المستوى
٣. التعامل مع الافكار المجردة وتوليدها والتوليف بينها
٤. الحياد الاجتماعي والسياسي
٥. الابداع
٦. الالتزام بالقيم الرفيعة
٧. المقدرة على تبني المواقف الانتقادية تجاه افكارها هي وافكار مختلف

الجهات الحيادية التربوية في فرنسا عام ١٩٦٥م، والتي انتشرت في العالم الغربي وضغطت على انظمتها السياسية، حتى اقر المجلس الاوربي بالاجماع في ٢٥ك٢ ١٩٧٠م وثيقة عن الصحافة وعلاقتها بحقوق الانسان، وتبنت استقلال التحرير[٢١] واكدت بعد ذلك وثائق ومقررات عديدة على ضرورة تقلص تدخل الدولة وسيطرة اصحاب الصحف على التحرير حتى تركز مفهوم استقلالية التحرير والفريق الذي يعاونه وتحمل مسؤليتهم الكاملة عما ينشرونه.

واخذت اهمية استقلال الصحافة وانتشارها بالاتساع كما" ونوعا مع اتساع انتشار الافكار الديمقراطية ومسائل حقوق الانسان، بيد ان دورها الفاعل والمؤثر اتسع بصورة ملحوظة بعد ثورة الاتصالات وتبادل المعلومات، واخذت دور الصحافة والاعلام تاخذ مكانة مرموقة في العلاقات الدولية في وهذا الذي اعطاها بعدا سياسيا دوليا، فالصحافة والاعلام تجدها حاضرة وعليها تركيز واهتمام في معظم المؤتمرات واللقاءات الدولية وفي معظم المشاكل الدولية والاقليمية والمحلية وتستطيع ان تكون ضغطا في اتجاه القرار السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي المتخذ من قبل اصحاب القرار، وهذا ادى الى اتساع رقعة المهتمين لاشباع رغباتهم او متطلبات عملهم للحصول على المعلومات واخبار الاحداث وحقائق ما يجري، وبموجب هذا الهدف اخذت الصحافة مكانة "السلطة الرابعة" واتسم عملها:

١. المنهجية والتخطيط
٢. رد الفعل السريع والمكثف
٣. خلق الشحنات المزدوجة (الاستفزاز وشد الانتباه)
٤. الانفتاح والشمولية [٢٢]
٥. طرح قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان ومسائل حقوق وواجبات المواطنة ولهذا نجد جميع المسؤولين يؤكدون على حضور الصحافة في انشطتهم على اعتبار انهم يعبرون عن ايمانهم "بحق الفرد بالاعلام" من خلال الصحافة، لان ذلك اعتبر ركيزة من ركائز البناء الديمقراطي.

---

[٢١] نقيب غبار – تقنية الصحافة – منشورات عويدات – بيروت ١٩٨٣ ص٣ .
[٢٢] لمزيد من المعلومات انظر د. حامد ربيع – الحرب النفسية في الوطن العربي – طباعة الدار العربية – بغداد ١٩٨٩ ص٩٧ .

المطلب الثاني: في تقييم "السلطة الرابعة"

السؤال هنا، هل وفرت الظروف والمتغيرات الموضوعية محافظة الصحافة على النمط الديمقراطي في مسار وظيفتها في سكة الحقيقة والموضوعية؟ للاجابة على هذا التساؤل لابد ممن ذكر الملاحظات التالية:

الملاحظة الاولى: وهي المتعلقة بمسائل اللعبة الانتخابية السياسية نجد ان التطور الاجتماعي متعلق بنمو التعليم وبنضج الوعي العقلي والحسي للافراد، واخذ الفرد يستوعب مسائل حقوق الانسان وحقه الديمقراطي السياسي في اختيار ممثليه واستوعب الوظيفة الدستورية لمبدأ الفصل بين السلطات وقواعد اللعبة الانتخابية وبذلك امتلك المقدرة الذهنية لتقييم المستوى السياسي والمستوى الدستوري والمستوى الليبرالي والاجتماعي للديمقراطية، وامتلك القدرة التحليلية للتمييز بين المعايير الديمقراطية والمعايير الاخلاقية والمعايير النفعية والمصالح الفئوية، وعلى الصعيد المحلي، نستطيع ان نجسد الانحراف الذي اكتشفه الفرد في مسار الصحافة من خلال:

القولية السياسية: والقولية هي قيام الصحف والاعلام المنحرف عن "حق الفرد بالاعلام الصحيح؟ بفرض مجموعة من المعتقدات والاتجاهات والقيم السياسية التي تنتمي الى عقيدة واحدة ، يهدف تكوين اتجاه عام راسخ في ذهنيات الافراد الخاضعين لاستلام الارسال الاعلامي، بغية تحقيق قوة بشرية تساندها في الانتخابات دون التركيز على الحقائق كما هي وبذلك تشوش على حركة الفرد باتجاه ممارسة حرية الاختيار الصحيح من خلال:

١- عمليات غسل المخ.
٢- تسميم الافكار.
٣- تزييف الحقائق.
٤- توسيع الشحنات الافعالية.
٥- حصر الاهتمام في زاوية خيار واحد وحجم نقاط القوة[٢٣] في الخيارات الاخرى.

وهي بذلك تنسق مبادئ الديمقراطية في حرية الاختيار وحرية التعبير وتقبل الراي الاخر وهذه السياسة الاعلامية مارستها معظم الاحزاب الشمولية والانظمة الاستبدادية، ولعل تجربة ستالين في الاتحاد السوفيتي السابق وتجربة هتلر في المانيا النازية دليلان على هذه التجربة التي قوضت عناصر الحركة الفاعلة للمجتمعات المتحضرة فيها، وقد نجد مثل هذه السياسة "القولية" تمارس الان في العديد من الدول بشكل علني او خفي تحت ضغط التطلعات الانسانية ضد التمييز العنصري

---

[٢٣] المصدر نفسه ص ٣٦ .

وضد القهر الفكري وضد الاستبداد، ولذلك نجد الفرد في هذه المجتمعات يملك وجهان[٢٤]، وجه يتعامل به مع المجتمع المحلي والدولي باعتباره فرد يؤمن بالديمقراطية، ووجه يتعامل به مع جماعته التي تسعى لتسلم السلطة بوسائل تزييف الحقائق والوقائع.

الملاحظة الثانية: وهي المتعلقة بمسائل الربح والخسارة "فبعد الثورة العلمية التكنولوجية تحول الاعلام الى صناعة، وبات اقتصاد الاعلام من اكبر الاستثمارات المحلية والدولية التي تسجل ارباحا هائلة" تقدر معاملات صناعة الاتصالات الاعلامية عام ١٩٩٥ بالف مليار دولار[٢٥] ومن الواضح ان مكانة الصحافة في المجتمع المالي تفتح شهيات العاملين فيها الى الشهرة والكسب غي المشروع ، ففيها الاغراءات المالية ومنافذ الشهرة، وفيها ايضا منافذ غسيل الاموال وتجميل وتلوين الصور السياسية المشبوهة وفيها امتيازات تدخل السفارات الاجنبية والاجهزة المخابراتية التابعة لها، ولذلك تشكلت مجاميع من "الاعلاميون المرتزقة"[٢٦] ومن ذلك ايضا اتسعت ظواهر الكذب بالكلمة المسموعة والمكتوبة وتهديد مصادر المعلومات الحقيقية، وسرعة نقل الشائعات البعيدة عن الواقع، وتبرير اراء وتهميش اراء... الخ.

الملاحظة الثالثة: المتعلقة بالبعد الاعلامي السياسي الخارجي للاعلام المحلي، وبسبب التطور التقني للصحافة، مثل اعداد الخبر وعرضه، والسبق الصحفي، والمقابلات والتقارير، والبحوث، واعداد المراسلين وتسهيل تناقلهم للاخبار، واخراجها، والتعامل والتفاعل الكثيف بين وكالات الانباء العالمية وتفعيل النشاطات الاعلامية الملحقيات والسفارات الاجنبية[٢٧] اخذ الاعلام المحلي ذو البعد الاقليمي والدولي يضطلع بدور مهم ومؤثر لخدمة اهداف سياسية اقليمية ودولية في الاراضي الوطنية لدولة ما[٢٨] وفق مصالح ومنافع تلك القوى الاقليمية والدولية وبعيدا عن المصالح الوطنية، الامر الذي يتطلب تزييف الحقائق وخلق الازمات وتهميش دور القوى الوطنية وذلك يشكل انحرافا عن الشرعية الواجب توفرها في الصحافة المحلية وهي التعبير عن حق الفرد في الحصول على الحقائق والوقائع وكل ما من شانه ان يعبر عن مصلحته، وكل ذلك يصب في تهديد قيام او بقاء وتقدم البناء الديمقراطي.

---

[٢٤] د. عبد الراهي ابراهيم . مصدر سبق ذكره ص ٦٨ .
[٢٥] محمد شومان – عولمة ومستقبل الاعلام العربي – عالم الفكر العدد ٢ لسنة ١٩٩٩ ص ١٦٣ .
[٢٦] حسين سعد – الاعلام والاخلاق – المستقبل العربي العدد ٣٢٥ لسنة ٢٠٠٦ ص ٦٩ .
[٢٧] فيليب غايار – مصدر سبق ذكره ص ١٨ .
[٢٨] د. ماجد الحلواني – مدخل الى الاذاعات الموجهة – دار الفكر العربي ط١ الكويت ١٨٣ ص١٣.

المطلب الثالث: السلطة المدرسية ومسؤولية التقويم

السؤال الاخر هنا، من هي الجهة المهيئة اكثر من غيرها لتهذيب اث ايقاعات هذا الكم الهائل المرسل من الاخبار السمعية والمرئية والمكتوبة على ذهنية الافراد؟ ان اغلب العاملين في الصحافة والاعلام هم اصلا من خريجي المؤسسات التربوية والتعليمية، بيد ان طبيعة العمل المهني فيها ينحرف عن طبيعة العمل المهني للمؤسسات التعليمية، وان ممارسة التهذيب والتقويم من قبل السلطة المدرسية على الصحافة هو عملية لاستمرار مسؤليتها الموكلة لها بموجب الارادة الجماعية في التنشئة والاعداد البشري، والتربية السياسية.

اولا: في التنشئة والاعداد البشري: هي اعداد الفرد منذ الصغر بواسطة التربية والتعليم والتثقيف للمشاركة الفعالة مع الجماعة بعد تحقيق الذات لتجعله مبدعا في النشاطات الاجتماعية ومنها الصحافة، والسياسة بصفته مشاركا في صنع وتنفيذ القرار، والاقتصادية بصفته منتج وموجه لتطوير الانتاج والانشطة الاقتصادية الاخرى، على على اساس من الاداب والاعراف والقواعد والقيم والاهداف المتفق عليها والتي تحظي بتاييد ممثلي الشعب في البرلمان او الجمعية الوطنية، فهي عملية انتخاب طبيعي وتدرج علمي لتكييف الفرد مع الجماعة والحكومة والمؤسسات الاخرى من خلال:

أ. منحه المهارات عن طريق التعليم.

ب. منحه المعارف الافتراضية والفكرية Cognitive Assumetion.

ج. ابراز الاتجاهات Attitudes اتجاه ذاته الذي يشكل من خلال خبرته المبكرة ويستمر بالتكوين مع التهذيب والتقويم من خلال التعليم.

د. المبادئ الخلقية Values and moral Principles لترسيخ ضرورة الالتزام بالاخلاق العامة ، كقول الصدق والدقة[٢٩].

ه. العادات السلوكية Behavioral Habits التي تليق بالحقيقة الانسانية في التصرف والاستيعاب والذكر وعادات المأكل والملبس والتي تحقق اقصى درجات القبول والحضور المؤثر لدى الاخرين.

---

(٢٩) أ.د عبد الرضا ابراهيم – مصدر سبق ذكره ص ٦٢ .

في التربية السياسية:

القرار الذي تحتاجه السلطة القضائية هو توفر "الحقيقة" واالقرار الاقتصادي الصائب يحتاج ايضا توفر هذه المفردة وكذلك القرار السياسي المتعلق بالسياسة الداخلية او الخارجية هو بحاجة اكبر الى الحقيقة الكاملة لان الامر في القرار السياسي يتعلق بمصير الشعب كله وليس بشريحة او نشاط محدد او بمجوعة من الافراد، هنا يكمن جوهر التربية السياسية للسلطة المدرسية.

فبعد اعقاب الاضطرابات الطلابية في ربيع عام ١٩٦٨م التي اجتاحت اوربا والكثير من بلدان العالم الثالث كالهند والصين، ثم عرض موضوع تدريس التربية السياسية Political Education، ولايستطيع دارس العلوم الصرفة او العلوم الانسانية تجاهل التربية السياسية او التعرض اليها والكتابة عنها وخاصة في المجتمعات التي اتخذت من فلسفة الديمقراطية خيارا للحكم، ونستطيع ان نجسد اهم مضامين هذه التربية:

١. ايجاد مجهودات منظمة لمساعدة الافراد المتعلمين من استيعاب الواقع استيعابا موضوعيا نافذا يتيح لهم التحرك فيه لصياغته مجددا بعيدا عن طروحات التزييف والخيال.
٢. ايجاد منظمة عملية بمعنى فيها الاجرائية والتحديد الواضح للاساليب المعدة من قبل المعنيين بالجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي لتحقيق هذه التربية مع المؤسسات المتعاونة مع "السلطة المدرسية"
٣. تحديد الاهداف الاستراتيجية بامتلاك المتعلم وعي منظم يكون بمثابة محلل ومدقق عند استلام المعلومات لقبول ما يطابق الواقع ورفضه ما يضر به ويضر بمبادئ العملية الديمقراطية.
٤. التدريب المكثف والمستمر لضبط الذات.
٥. التدريب على فهم طبيعة الحقوق والواجبات للصحافة والاعلام[٣٠]
٦. التدريب على اكتساب القدرة لتكوين راي مستقبلي.

وهذا ما يفسر عدول اغلب المتعلمين والمتدربين عن التعامل مع الصحافة المنحرفة او عدم وقوعهم في شراكها التي تستوعب فقط المنتفعين والجهلة.

---

[٣٠] المصدر نفسه ص ٦٧ .

الخلاصة

البناء الديمقراطي الذي لا يكتمل بسهولة، يكون اساسه الابتدائي سليما اذا ما اقترن بشكل مستديم بالتربية الديمقراطية والثقافة الديمقراطية لجميع الافراد المعنيين، ليس من زاوية اذابة الفرد في الجماعة بل من زاوية تحقيق الذات للفرد في اطار الجماعة وحقوق الانسان، ليساهم في ابداعاته في نمو وصيانة البناء الديمقراطي.

وان اخطر مايواجه الفرد في العملية الديمقراطية هو ذلك القهر والتشويش الفكرين المتأتية من القولبة السياسية والانحياز وتغييب الحقائق والموضوعية التي تمارس من قبل بعض الاحزاب الفئوية والصحافة المنحرفة عن "حق الفرد بالاعلام الحقيقي "بسبب الضغوطات المتشعبة المحلية منها او الاقليمية والدولية الواقعة عليها الامر الذي رتب مسؤولية اضافية على المؤسسات التعليمية والتربوية لتدخل مجال الرقابة والتقويم على الاداء الاعلامي لصالح سلامة عملية البناء الديمقراطي، وهي بذلك تستحق ان تتبؤ مكانه "السلطة الرابعة" وتتقدم عليها في انتزاع المكانة القانونية والاعتبارية "كسلطة مدرسية" لها حضورها المؤثر في جميع القرارات والنشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.